الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمداولات

الفترة التشريعية السابعة (2016–2018)– السنة الثانية 2017– الدورة البرلمانية العادية (2016 –2017) – العدد: 22

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الإثنين 29 جمادى الأولى 1438
الموافق 27 فيفري 2017

طبعت بمجلس الأمة يوم الإثنين 27 جمادى الثانية 1438
الموافق 27 مارس 2017

فهرس

■ **محضر الجلسة العلنية الحادية والثلاثين** ..... **ص** 03

• **عرض ومناقشة مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2014.**

• **رد السيد وزير المالية.**

محضر الجلسة العلنية الحادية والثلاثين
المنعقدة يوم الإثنين 29 جمادى الأولى 1438
الموافق 27 فيفري 2017

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المالية؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيدة والسيد الوزيرين؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة - كما هو معروف - عرض ومناقشة مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2014؛ وأحيل الكلمة إلى السيد وزير المالية ليقدم مشروع القانون المذكور، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الأفاضل،

السيدة الوزيرة،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقد تم إعداد مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2014، الذي أتشرف بتقديمه أمامكم اليوم وفق ما نصت عليه الأحكام الدستورية والتشريعية والتنظيمية ذات الصلة.

للتذكير، فإن هذه المنظومة القانونية تكرس الرقابة على تنفيذ قوانين المالية عن طريق البرلمان وتحدد المرجعية السنوية المالية لـ (ن - 3).

يتمحور هذا العرض حول العناصر الأساسية الآتية:

الإطار الاقتصادي الكلي لقانون المالية لـ 2014:

تعرض عناصر التأطير الاقتصادي الكلي لقانون المالية لسنة 2014 كما يلي:

بلغ النمو الاقتصادي في 2014 نسبة 3.8٪، مقابل 4.5٪ المتوقعة بفعل انخفاض فوائض قيمة القطاعين ذوي الطبيعة الخارجية، أي كل من قطاع المحروقات بـ 0.6 بدلا من 2.6٪ المتوقع وقطاع الفلاحة بـ 2.5 بدلا من 6.4٪ المتوقع.

بلغ متوسط سعر برميل النفط الخام 99.1 دولارا أمريكيا في 2014، مقابل 90 دولارا المتوقع في قانون المالية ومقابل 109.08 دولار في 2013.

إنخفض معدل الصرف بـ 1.18 دينار للدولار، منتقلا من 79.38 دينار للدولار في 2013 إلى 80.56 دينار للدولار في 2014.

بلغ التضخم المسجل في 2014 نسبة 2.92٪.

وصلت صادرات المحروقات من حيث الإنجاز إلى 58.36 مليار دولار، مقابل 57.43 مليار دولار متوقعة.

بلغت واردات السلع المحققة 58.58 مليار دولار.

بلغ رصيد الميزان التجاري في 2014 ما قيمته 4.31 مليار دولار، مقابل 6.18 مليار دولار في 2013.

بلغ احتياطي الصرف دون احتساب الذهب في نهاية 2014 ما قيمته 177.38 مليار دولار أمريكي، مقابل 192.35 مليار دولار في 2013.

بلغ جاري الدين العمومي الخارجي في نهاية 2014 ما قيمته 27 مليار دينار، أي مقابل قيمة 307 مليون دولار أمريكي بتراجع بـ 2.3 مليار دينار بالنسبة لسنة 2013.

بلغ جاري الدين العمومي الداخلي 1239 مليار دينار، منها 755 مليار دينار ممثل ديون السوق و463 مليار دينار ديون التطهير.

عرف الرصيد المحاسبي السلبي لتنفيذ قانون المالية لسنة 2014 تحسنا بقيمة 68 مليار دينار بالمقارنة بالسنة المالية المنتهية الذي انتقل من 3465 مليار دينار في 2013 إلى 3396 مليار في 2014.

تخصيص نتائج الجباية البترولية لـ 2014 الذي وصل إلى 3392 مليار دينار، بما يعادل 1577 مليار دينار لميزانية الدولة و1810 مليار دينار لصندوق ضبط الإيرادات وبـ 54 مليار دينار لوكالة تثمين موارد المحروقات أي النفط بـ0.13٪.

حددت متاحات صندوق ضبط الإيرادات إلى نهاية سنة 2014 بمبلغ 6245 مليار دينار مقابل 6586 مليار دينار في 2013.

حدد المبلغ الإجمالي للإيرادات المسجل على الرصيد المحاسبي 3924 مليار دينار في 2014 مقابل توقعات 4218 مليار دينار أي – 6.97 ٪.

بلغت النفقات النهائية للميزانية العامة للدولة خارج النفقات غير المتوقعة ما قيمته 6975 مليار دينار مقابل 7656 مليار دينار، أي – 680 مليار دينار المتوقعة.

نتائج تنفيذ قانون المالية لسنة 2014:

وصل المبلغ الإجمالي للإيرادات المحققة بالنسبة لسنة 2014 من حيث التنفيذ إلى ما قيمته 3924 مليار دينار مقابل 4218 مليار دينار المتوقعة، منها 2346 مليار دينار بالنسبة للموارد العادية و1577 مليار دينار بالنسبة للجباية البترولية.

بلغت نفقات الميزانية المنفذة بالنسبة لسنة 2014 مبلغ 6975 مليار دينار، مقابل 7656 مليار دينار المتوقعة، منها 4430 مليار دينار بالنسبة للتسيير، أي بنسبة 63٪ منها 2545 مليار دينار بالنسبة للتجهيز بنسبة 36.49٪.

باحتساب نفقات الميزانية غير المتوقعة أي 169 مليار دينار وصل العجز الميزاني الحقيقي إلى 3221 مليار دينار، أي ما يعادل 18.69٪ من الناتج الداخلي الخام.

فيما يخص الخزينة، كشفت الوضعية النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2014 عن عجز بـ 3396 مليار دينار في نهاية التسيير المالي لسنة 2014؛من الجانب المحاسبي سجلت نتائج الميزانيات غير المضبوطة رصيدا سلبيا بـ 1334 مليار دينار ممثلة من حيث التسيير مكشوفا تستعرض هيكلته كما يلي:

– عجزا نهائيا بالنسبة للعمليات الميزانية بمبلغ 3221 مليار دينار منه 3051 مليار دينار مسجل فيما يتعلق بتنفيذ قانون المالية.

– فوائد الحساب الخاصة للخزينة المصفاة أو المقفلة لـ 2150 مليار دينار.

– فوائد ناتجة عن تسيير عمليات دين الدولة بمبلغ 4.5 أو 54 مليار دينار.

– بلوغ متغير صافي مدين للأرصدة للحسابات الخاصة للخزينة مبلغ 308 مليار دينار.

– بلوغ متغير صافي دائن إيجابي لحسابات الاقتراض 38 مليار دينار.

– بلوغ متغير صافي دين سلبي لأرصدة حسابات المساهمة 47 مليار دينار.

بعد المصادقة على قانون تسوية الميزانية لسنة 2014 تنتقل النتائج الواردة فيه إلى متاح مكشوف الخزينة، ستكشف الوضعية المثبتة للحساب الدائم لنتائج الخزينة في كتابات الوكالة المحاسبية للخزينة لوزارة المالية مكشوفا إجماليا بـ 1088 مليار دينار.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الأعضاء،

قبل أن أنهي هذا العرض، أود أن أنوّه ببعض مؤشرات التأطير المتوصل إليها في نهاية سنة 2014 بفضل مجهودات ميزانياتية متواصلة للدولة.

بالفعل، فقد سمحت الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية ببلوغ مستوى ملحوظ من التكفل بالطلب

الاجتماعي الذي يبرز من خلال المؤشرات الأساسية التالية:

– بلوغ نسبة تمدرس الأطفال ذوي الست سنوات 98٪.

– بلوغ تمدرس الأطفال من 6 إلى 15 سنة نسبة 95٪.

– توفير طبيب لكل 681 نسمة.

– توفير عيادة متعددة الخدمات لكل 23773 ألف نسمة.

– توفير قاعة علاج لكل 6796 نسمة.

– وصول نسبة شغل المسكن من الواحد إلى 4.55 شخص.

– الربط بالشبكة الكهربائية الريفية بنسبة 99٪.

– الربط بشبكة المياه الصالح للشرب بنسبة 97٪.

– الربط بشبكة التطهير بنسبة 90٪.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الأعضاء،

تلكم – إذن – بعض المعطيات الأساسية المتعلقة بمشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2014، شكرا على كرم الإصغاء والمتابعة.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير المالية؛ الآن أحيل الكلمة إلى السيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية ليقرأ على مسامعنا التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة في الموضوع.

السيد مقرر اللجنة المختصة: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

يشرفني أن أعرض عليكم التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2014.

المقدمة

تم إعداد قانون المالية لسنة 2014 في ظل سياق دولي اقتصادي ومالي ميزه تباطؤ للاقتصاديات الناشئة، واستمرار الركود ضمن منطقة اليورو، وهو ما دفع المؤسسات المالية الدولية، لاسيما صندوق النقد الدولي إلى مراجعة توقعاتها للاقتصاد العالمي، ولاسيما فيما يخص نسب النمو والتضخم.

ويندرج قانون المالية لسنة 2014 في إطار تنفيذ الشطر الرابع من البرنامج الخماسي للتعزيز والنمو الاقتصادي 2010 – 2014، حيث سجلت الأعمال الرئيسية التي تم التكفل بها سنة 2014 في تمديد إنجاز برامج الاستثمارات التي تم الشروع فيها، مع ملاحظة تجديد تمويل المشاريع حسب نضجها والقدرات المالية المتوفرة، وكذا متابعة التسيير الرشيد لنفقات التسيير حرصا على التكفل بالاحتياجات الجديدة والمتزايدة في مختلف القطاعات، وغير القابلة للتقليص، وهذا فضلا عن الحفاظ على نوعية الخدمة العمومية المقدمة للمواطن.

ويتوخى مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2014، تحديد نتائج تنفيذ ميزانية الدولة بعنوان السنة المالية المعنية، وذلك من خلال تحديد على الخصوص:

– الفائض أو العجز الناجم عن الفرق الصافي بين إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة.

– النتائج المثبتة عند تنفيذ العمليات المرتبطة بالحسابات الخاصة للخزينة.

– نتائج تسيير عمليات الخزينة.

– التغيرات الصافية للحسابات الخاصة، الاقتراض والمساهمة.

وتشكل مجمل هذه العناصر متاح ومكشوف الخزينة بعنوان السنة المالية 2014، التي من شأنها تمكين البرلمان، من ممارسة الرقابة المنوطة به على الحكومة، حول كيفية استعمال الاعتمادات المصادق عليها.

كما يعد مجلس المحاسبة تقريرا تقييميا حول ظروف تنفيذ الميزانية للسنة المعنية، وهذا عملا بأحكام المادة 18 من الأمر رقم 95 – 20، المؤرخ في 17 يوليو سنة 1995، المتعلق بمجلس المحاسبة، ويشتمل التقرير على أهم المعاينات والملاحظات والنقائص التي استخلصها بخصوص لاسيما: إيرادات ونفقات الميزانية، الأعباء المشتركة، الحسابات الخاصة، عمليات الخزينة وغيرها.

وقد أحال السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، على لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، مشروع

القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2014، بتاريخ 16 فيفري 2017، والذي يحتوي على 8 مواد.

وبناء عليه، عقدت اللجنة اجتماعا برئاسة السيد عبد القادر بن سالم، رئيس اللجنة، مساء يوم الأربعاء 22 فيفري 2017، استمعت فيه إلى عرض قدمه السيد حاجي بابا عمي، وزير المالية، ممثلا للحكومة، بحضور السيدة غنية الدالية، وزيرة العلاقات مع البرلمان، والسيد معتصم بوضياف، وزير منتدب لدى وزير المالية، مكلف بالاقتصاد الرقمي وعصرنة الأنظمة المالية، وعدد من الموظفين السامين في الوزارتين، تناول فيه ممثل الحكومة ظروف تنفيذ ميزانية الدولة بعنوان السنة المالية 2014، وفي غضون ذلك فتحت اللجنة نقاشا معه، طرحت جملة من الأسئلة حول العديد من المواضيع ذات الصلة.

وقد قدم ممثل الحكومة التوضيحات اللازمة بشأنها، كما قدم الوزير المنتدب شروحات حول بعض النقاط.

واختتمت اللجنة أشغالها باجتماع عقدته بمكتبها برئاسة رئيس اللجنة، صباح يوم الخميس 23 فيفري 2017، تدارست فيه التوضيحات التي قدمها ممثل الحكومة، حول النقاط التي كانت محل نقاش معه منهية بذلك إعدادها لهذا التقرير التمهيدي.

عرض المشروع والنقاش الذي أثير حوله

نستعرض فيما يلي مجمل ما استخلصته اللجنة من العرض الذي قدمه ممثل الحكومة أمام اللجنة وكذا الردود والتوضيحات التي قدمها ممثل الحكومة على الأسئلة والملاحظات والانشغالات التي طرحت خلال المناقشة.

أولا: ملخص العرض الذي قدمه ممثل الحكومة

تطرق ممثل الحكومة خلال عرضه لمشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2014، إلى المعطيات المتعلقة بالإيرادات والحواصل والمداخيل، وتوزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير والتجهيز للسنة المالية المعنية، وكذا إلى الحساب المشتمل على الفارق بين الإيرادات والنفقات، ونتائج تنفيذ الحسابات الخاصة للخزينة ونتائج تسيير عمليات الخزينة.

من جهة أخرى، تطرق إلى ظروف تنفيذ قانون المالية لسنة 2014، والإنجازات المحققة في إطار الأهداف المرسومة، بعنوان مواصلة البرنامج الخماسي والتكفل بالنفقات الجارية في ظل ترشيد الإنفاق العمومي، إلى جانب تحقيق أهداف عديدة ذات طابع مالي واقتصادي واجتماعي.

وبعنوان النتائج النهائية المحققة بعنوان السنة المالية 2014، استعرض ممثل الحكومة نتائج تنفيذ قانون المالية لسنة 2014، وهي كالآتي:

1 – وصل المبلغ الإجمالي للإيرادات والحواصل والمداخيل المطبقة على النفقات النهائية للميزانية العامة للدولة إلى: ثلاثة آلاف وتسعمائة وأربعة وعشرين مليارا وواحد وستين مليونا وأربعمائة وثلاثة وعشرين ألفا وأربعمائة وخمسة دنانير وسبعة وثمانين سنتيما (3.924.061.423.405.87 دج).

2 – قدر المبلغ الإجمالي لنفقات الميزانية العامة للدولة بـ: سبعة آلاف وثمانمئة وخمسة وأربعين مليارا ومائتين وثمانية وسبعين مليونا ومائة وأربعة عشر ألفا وثلاثمائة وثمانية وستين دينارا وستة وسبعين سنتيما (7.845.278.114.368.76 دج)، موزع كما يلي:

أ – نفقات التسيير: أربعة آلاف وأربعمائة وثلاثون مليارا ومائتان وتسعة وأربعون مليونا وأربعمائة وخمسة وسبعون ألفا وخمسمائة وثمانية وستون دينارا وأربعة وعشرون سنتيما (4.430.249.475.568.24 دج).

ب – نفقات التجهيز: ألف وخمسمائة وخمسة وأربعون مليارا وخمسمائة وأربعة وأربعون مليونا وخمسمائة وواحد وأربعون ألفا ومائتان وأربعة وخمسون دينارا وستة وعشرون سنتيما (1.545.544.541.254.26 دج).

ج – النفقات غير المتوقعة: مائة وتسعة وستون مليارا وأربعمائة وأربعة وثمانون مليونا وسبعة وتسعون ألفا وخمسمائة وستة وأربعون دينارا وستة وعشرون سنتيما (169.484.097.546.26 دج).

بشأن الحسابات الخاصة للخزينة، وحسابات التخصيص الخاص، يجدر التمييز بين الحسابات التي تشمل عمليات برامج التنمية، من جهة، وبين الحسابات الكلاسيكية، من جهة أخرى، وعليه:

1 – وصل الرصيد المدين في سنة 2014 من الحسابات الخاصة للخزينة إلى ثلاثمائة وثمانية ملايير وثلاثمائة وواحد وخمسين مليونا ومائة وأربعين ألفا وستة وثلاثين دينارا وتسعة وسبعين سنتيما (308.351.140.036.79 دج).

2 – وصل رصيد حسابات الاقتراض، المسجل بعنوان نفس السنة إلى ثمانية وثلاثين مليارا وسبعمائة

وخمسة وثمانين مليونا وخمسمائة وخمسة وثمانين ألفا وخمسمائة وخمسة وستين دينارا وثلاثة وأربعين سنتيما (38.785.585.565.43 دج).

3 – أفضت حسابات المساهمة، إلى رصيد إيجابي يعادل سبعة وأربعين مليونا وستمائة وثمانية وتسعين ألفا وخمسمائة وثمانين دينارا (47.698.580.00 دج).

4 – حُدد العجز الإجمالي لمتاح ومكشوف الخزينة بعنوان السنة المالية 2014، بمبلغ ألف وثلاثمائة وأربعة وثلاثين مليارا ومائتين وتسعة وتسعين مليونا وتسعمائة وتسعة وعشرين ألفا ومائتين وأربعة وستين دينارا وسبعين سنتيما (1.334.299.929.264.70 دج).

أهم معاينات واستنتاجات مجلس المحاسبة

دوّن التقرير المعد والمصادق عليه طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 95 – 377، المؤرخ في 20 نوفمبر سنة 1995، المحدد للنظام الداخلي لمجلس المحاسبة، أهم المعاينات والملاحظات والتعقيبات المستمدة من المذكرات القطاعية التي أعدتها الغرف الوطنية، عقب أشغال الرقابة والتحليل التي تنجزها سنويا على إيرادات ونفقات الميزانية والأعباء المشتركة والحسابات الخاصة للخزينة وعمليات الخزينة وميزانيات الوزارات والهيئات العمومية تحت الوصاية.

كما سمحت المعاينات والاستنتاجات التي توصل إليها المجلس في هذا الإطار، بتقييم شروط استعمال المسيرين المعنيين للاعتمادات المرصودة للميزانية مقارنة مع الموازنات التي حددتها السلطات العمومية، وفي حدود الترخيصات المصوت عليها من طرف البرلمان.

وفيما يلي رأي مجلس المحاسبة في التقديرات الميزانياتية ونفقات الميزانية والحسابات الخاصة للخزينة:

أولا: التقديرات الميزانياتية

1 – لا تزال الجباية البترولية تمثل حصة هام من موارد ميزانية الدولة، إذ بلغت التقديرات لسنة 2014، ما يعادل 1.577 مليار دج، مسجلة انخفاضا بـ 38.17 مليار دج، مقارنة بسنة 2013 (2.36٪) وذلك بفعل عدم استقرار الأسعار في سوق النفط العالمي.

2 – تظل بنية الإنجازات بعيدة عن الأهداف الرامية إلى تدعيم الإيرادات الضريبية العادية، في ظل بقاء ميزانية الدولة في وضعية تبعية للجباية البترولية وللمخاطر التي تواجهها، فمساهمة الإيرادات العادية في بنية الموارد العادية، وفي إيرادات ميزانية الدولة ضعيفة.

كما أن إنجازات 2014 المقدرة بـ 74.105 دج، انخفضت مقارنة بسنة 2013، إذ وصلت إلى 82.496 مليار دج.

3 – تبقى التحصيلات المحققة سنة 2014 ضعيفة مقارنة بالحقوق المعاينة التي وصلت نسبتها إلى 11.10٪، وهو ما صعب على إدارة الضرائب تحصيل كل من الحقوق المعاينة خلال السنة المالية، وتلك الخاصة بالسنوات السابقة التي نسبة تحصيلها ضئيلة وتقدر بـ 1.27٪ وهو ما يؤدي إلى تراكم بواقي التحصيل.

4 – سجل مجلس المحاسبة ارتفاعا في تكلفة تسيير الضريبة، وهذا رغم التطورات القليلة المحققة، ويعود ذلك أساسا إلى العوامل الآتية:

– أهمية النفقات الجبائية،

– ظاهرتي الغش والتهرب الجبائيين،

– البطء في تسيير الملفات الجبائية ومعالجتها،

– غياب معطيات إحصائية حقيقية حول السوق الموازية،

– التأخر في إنجاز نظام الإعلام والاتصال.

ثانيا: نفقات الميزانية

1 – لفت مجلس المحاسبة الانتباه إلى عدة نقائص متكررة شابت تنفيذ النفقات وتسيير الوسائل المادية المقتناة، والتي كشفت عنها عمليات الرقابة المنجزة التي تعود، على وجه الخصوص، إلى ضعف أو غياب أنظمة الرقابة الداخلية وأنظمة الإعلام، ويتعلق معظمها بـ:

– عدم احترام الأحكام التي تسري على منح نفقات المهمة،

– منح مزايا مرتبطة بالوقود والتكفل بمصاريف المكالمات الهاتفية لصالح أشخاص غير مؤهلين للاستفادة منها،

– عدم احترام القوانين المتعلقة بمسك ومتابعة جرد الأملاك المنقولة والعقارية.

2 – بعنوان تقييم تعديل الاعتمادات، لاحظ مجلس المحاسبة أهمية المبالغ المُحولة، إجراء تعديلات دون الأخذ في الحسبان الاحتياجات الحقيقية، وكذا التجاوزات المتكررة لبعضها، فضلا عن خرق بعضها للتنظيم المتعلق بالمحاسبة العمومية.

3 – تسجيل ومنح الإعانات للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، لا يستجيب دائما للاحتياجات الحقيقية للتمويل ودون مراعاة البواقي المجمعة للسنوات السابقة،

والتي لا تقع في السنة المالية المقفلة.

4 – بعنوان التحويلات الاجتماعية، أظهر تقييمها من خلال تسيير المساهمات الممنوحة للمؤسسات في إطار التدخلات العمومية، نقائص تتعلق أساسا بما يلي:

– نقص في تسيير الاعتمادات، لغياب الصرامة في تحديد المنح الميزانياتية ومتابعة استعمالها.

– غياب الآليات الخاصة بمتابعة التدخلات الاقتصادية كترتيبات الإدماج المهني.

5 – تسجيل بعض عمليات التجهيز من قبل الوزارات يشوبه العديد من النقائص المتعلقة بنضج المشاريع، وهي وضعية ترجع إلى عدم الامتثال للتعليمات المحددة في هذا الشأن، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98 – 227، المؤرخ في 13 يوليو سنة 1998، والمتعلق بنفقات التجهيز.

6 – المستوى المنخفض لاستهلاك اعتمادات الدفع.

7 – غياب السرعة في وضع حيز التنفيذ عمليات التجهيز.

8 – عدم استرجاع بواقي اعتمادات الدفع لعمليات التجهيز المقفلة.

9 – التأخر في إنجاز واستكمال عمليات التجهيز.

10 – عدم تفريد عمليات التجهيز.

11 – فشل في تجسيد برامج التجهيز.

12 – إعادة تقييم متكررة لرخص البرامج.

ثالثا: الحسابات الخاصة للخزينة

ما زالت بعض النقائص تميز تسيير حسابات التسيير الخاص، لاسيما:

1 – غياب برامج العمل التي تحدد الأهداف المنشودة وآجال التنفيذ وكذا غياب نظام للمتابعة والتقييم كما هو منصوص عليه في المادة 89 من قانون المالية لسنة 2000، المعدل والمتمم.

2 – نقص المثابرات في تنفيذ ومتابعة برامج النشاط وغياب هاته البرامج في بعض الأحيان منها، وهو ما لا يتوافق مع الإطار القانوني.

3 – جمود بعض حسابات التخصيص الخاص، المزودة بقوة، في غياب إجراءات التطهير خلال سنة 2014.

4 – البطء في إصدار النصوص التطبيقية للإطار القانوني الذي يحدد حسابات التخصيص الخاص.

5 – تمويل حسابات التخصيص الخاص باعتمادات الميزانية دون اللجوء إلى الموارد الخاصة المقررة بموجب قوانين المالية، والذي جعلها تعتمد كليا على ميزانية الدولة.

6 – نقص التنسيق بين المحاسب والآمر بالصرف.

7 – عدم مطابقة العمليات الممولة من حسابات التخصيص الخاص مع مدونة النفقات السارية المفعول، طبقا لأحكام القانون رقم 84 – 17، المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم.

8 – ضعف استخدام التخصيصات الممنوحة لحسابات التخصيص الخاص، على الرغم من أهمية الأرصدة المتراكمة التي تتضمنها.

تجدر الإشارة إلى أن مجلس المحاسبة ذكر أن هاته النتائج كانت محل استشارة مع القطاعات والهيئات المعنية.

النقاط التي أثارها أعضاء اللجنة خلال المناقشة

أثار السادة أعضاء اللجنة جملة من الأسئلة والملاحظات والمعاينات، نوجز مضامينها في النقاط الآتية:

1 – يلاحظ مشكل في توفر المناصب المالية، اللازمة لتأطير الهياكل المنجزة، على غرار تلك الخاصة بقطاعي الشباب والرياضة، وهو ما يؤدي إلى عدم استغلالها على النحو الجيد.

2 – يسجل ضعف في استهلاك الاعتمادات المالية الممنوحة لبعض القطاعات، وهذا رغم ما يعول عليها في الوقت الراهن، في سبيل تنويع اقتصادنا؛ فما الأسباب التي أفضت إلى هاته الوضعية؟ وما هي الإجراءات المتخذة لتداركها مستقبلا؟

3 – يلاحظ استمرار مشكل إعادة تقييم مشاريع التجهيز العمومي، من سنة إلى أخرى، وهو ما يثقل ميزانية الدولة بتكاليف إضافية؛ وعليه، ما هي الإجراءات المتخذة من أجل التكفل بهاته الوضعية؟

4 – يلاحظ أن عملية تسوية البنايات التي نص عليها القانون رقم 08 – 15، تشهد تباطؤا كبيرا على مستوى المصالح المعنية، وهو ما يعطل مصالح المواطن من جهة، ويفوت على الخزينة العمومية موارد هامة، من جهة أخرى.

5 – يلاحظ أنه ورغم إدراج مجلس المحاسبة لتحفظات بشأن تسيير المالية العمومية، إلا أنها تتكرر من سنة إلى أخرى، فلماذا لا يتم التكفل بها على مستوى القطاعات المعنية؟

التوضيحات التي قدمها ممثل الحكومة

لقد استخلصت اللجنة من الردود التي قدمها ممثل الحكومة ما يلي:

– بخصوص إرجاء إنجاز بعض المشاريع، يكمن السبب الرئيسي في ذلك، كما هو معلوم، إلى انخفاض الإيرادات الميزانياتية، بعد تراجع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية سنة 2014، غير أن العمل جار على البحث على مصادر تمويل أخرى للميزانية، ولاسيما من خلال اللجوء إلى السوق المالي من أجل تعبئة الإدخار، وهذا ما سيترجم مستقبلا من خلال إطلاق منتوجات مالية جديدة، ستساهم بقدر معين في تمويل ميزانية الدولة، إلى جانب الموارد التي جرى العمل على توظيفها في هذا المجال.

وبالتالي، فإن مشكل العجز يبقى مطروحا في ميزانياتنا، نظرا للضغوطات التي تعرفها ماليتنا العمومية في الوقت الراهن، ومن ثم فقد تم إيلاء العناية لاستكمال المشاريع التي تم الانطلاق فيها، بغية استكمالها واستلامها في آجالها، دون زيادة في تكلفتها، وتسديد مستحقات شركات الإنجاز.

– بالنسبة لضعف استهلاك الاعتمادات، يلاحظ في هذا المجال أن النسب المذكورة تعبر عن المتوسط المسجل بالنسبة للقطاع المعني، وهي تختلف من قطاع لآخر ومن جهة إلى أخرى. ومهما يكن الأمر، فإنه يجدر التذكير بضخامة الثروة المرفقية التي أنجزت في السنوات الأخيرة، والتي غطت كل القطاعات، وهذا من أجل استدراك التأخر المسجل في المجال؛ علما أنه لو تم إرجاؤها إلى اليوم، لكلفتنا أضعاف ما كلفته عند إنجازها.

– بالنسبة لمشكل إعادة التقييم، يلاحظ أن هناك انخفاضا ملموسا لتكلفة إعادة تقييم مشاريع التجهيز العمومي، في السنوات الأخيرة، وتعود هاته المشكلة أساسا إلى عوامل موضوعية يذكر منها: نقص في نضج المشاريع المسجلة، نقص قدرات الإنجاز، عدم توفر الأوعية العقارية... إلخ. وعلى أية حال، يتم العمل حاليا على تدارك هاته الوضعية. وهنا يجدر التنويه بالمجهود الكبير الذي يلعبه صندوق التجهيز من أجل التنمية، من أجل ضمان نضج مشاريع التجهيز العمومي ذات الأولوية الوطنية، كما أن العمل جار حاليا من أجل ترشيد الإنفاق العمومي في هذا الإطار، كضرورة ملحة وكأسلوب لتسيير المالية العمومية، ولاسيما بعنوان نفقات التجهيز.

– بالنسبة لمعالجة موضوع تباطؤ تسوية البنايات، يتم حاليا العمل على تجسيد برنامج عصرنة إدارة أملاك الدولة، بمختلف مصالحها، والتي لها دور في العملية على غرار مسح الأراضي، المحافظات العقارية... إلخ، حيث يشمل البرنامج المذكور عناصر أساسية ومتلازمة تتمثل في عصرنة وسائل العمل من جهة، وضمان تكوين المورد البشري، من جهة أخرى، وهذا قصد بلوغ درجات الفاعلية المطلوبة، وهو ما يتطلب وقتا للانتهاء من العملية نظرا لتعقدها، ومهما يكن الأمر، فإن عملية العصرنة تسير بخطى ثابتة وليس من شأنها تعطيل إجراءات تسوية ملفات المواطنين الراغبين في تسوية وضعية بناياتهم، كون العملية تتم بصفة موازية.

– بشأن تحويل وجهة بعض المشاريع من ولاية إلى أخرى، يتضح الهدف المتوخى من ذلك وهو تحقيق النجاعة، باعتبار أن الولايات تختلف في قدرات الإنجاز، وبالتالي يتم تحويل كل مشروع معلق نحو الجهة القادرة على تجسيده، كلما استدعت الحاجة ذلك.

الخاتمة

يحتوي مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2014، على نتائج تنفيذ قانون المالية لسنة 2014، والمتمثلة أساسا في الفائض أو العجز الناجم عن الفارق الصافي بين الإيرادات والنفقات الخاصة بالميزانية العامة للدولة والنتائج المثبتة عند تنفيذ العمليات المرتبطة بالحسابات الخاصة للخزينة ونتائج تسيير عمليات الخزينة والتغيرات الصافية للحسابات الخاصة وكذا الاقتراض والمساهمة.

ويكرس تقديم هذا المشروع مبدأ الشفافية في تسيير الأموال العمومية، وتطبيق الأحكام الدستورية والقانونية التي تهدف إلى تعزيز صلاحيات البرلمان، وتفعيل دوره في مجال الرقابة البَعدية على تنفيذ ميزانية الدولة، التي صوت عليها البرلمان، وهو ما يسمح – دون شك – لأعضاء البرلمان من تكوين فكرة سليمة وواقعية عن حال المالية العمومية للبلاد، ومن ثم اقتراح الحلول لنقاط الضعف المسجلة.

ذلكم، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة الموقر، هو التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2014، شاكرا لكم حسن الإصغاء، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مقرر اللجنة المختصة على تلاوة التقرير التمهيدي الذي أعدته.

ننتقل الآن إلى النقاش العام والمسجل الأول في قائمة الراغبين في التدخل هو السيد محمد بن طبة.

السيد محمد بن طبة: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية ممثل الحكومة المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي الرئيس،

إن القارئ المتفحص لمشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2014، يدرك أننا في حاجة ماسة لا تتطلب التراخي ولا التأني لتسوية الإنسان قبل تسوية الميزانية، ومن ثم فأنا لا أناقش الأرقام، لها أهلها الذين يتقنونها ولكني أقف عند نتائج تنفيذ هذه الميزانية التي توخى مشروع هذا القانون تحديدها، وأتساءل:

– ما هي هذه النتائج، وهل هي مرضية، وما هو رأي مجلس المحاسبة؟

والجواب عن هذه الأسئلة – دون تفصيل – هو أن نتائج تنفيذ ميزانية الدولة مخيبة ومجلس المحاسبة أبان عن هذا الضعف الكبير والنقائص الملحوظة، إن في:

– التقديرات الميزانياتية أو في نفقات الميزانية أو في الحسابات الخاصة للخزينة.

فما زالت الجباية البترولية تمثل الحصة الأهم من واردات ميزانية الدولة، وما زالت الإنجازات بعيدة جدا عن الأهداف المنشودة، التحصيلات الضريبية ضعيفة، عدم احترام القوانين، غياب الصرامة، غياب الرؤية الناضجة في بعض المشاريع، غياب آليات الرقابة والإنجاز وتغيبها ومن ثم وقع التباطؤ في الإنجاز وصارت إعادة التقييم ضربة لازب لا مفر منها...إلخ؛ وصارت الملاحظات المتكررة شيئا عاديا لا يلتفت إليه يحفظ ثم يترك إلى أجل غير مسمى!!

كل هذه النتائج – سيدي الرئيس، وهي غمر من سيل، معالي الوزير – تجعلنا نتساءل وبعمق ما هو المشكل وأين الخلل؟ هل هو فعلا في تراجع إيرادات المحروقات، وماذا فعلنا عندما كانت الأسعار مرضية؟ هل حققنا النتائج المرجوة أم أننا حاولنا أن نغطي العجز بالذي والتي؟

نقولها صراحة إن مشكلتنا هي الإنسان هذا المجهول الجهول الذي بات واجبا علينا اليوم أن نستثمر فيه.

علينا أن نواجه واقعنا صراحة بمداراة لكن دون مراوغة ولا نكون كذلك الأعرابي الذي عضه ثعلب فذهب إلى الراقي واستحيا أن يقول له عضني ثعلب فقال عضني كلب، وبدأ الراقي في رقية الكلب وعندما لاحظ الأعرابي أنه أوشك على النهاية وخشي ألا تنفعه رقية الكلب فقال للراقي على استحياء: "إخلط معها شيئا من رقية الثعالب".

إذن، علينا أن نواجه أنفسنا بالحقائق ونعالج الأدواء، رغم مرارة الدواء، نعيد تركيب هذا الإنسان من جديد، نعيد له منظومة القيم، العلم والعمل والإتقان والإخلاص والإحساس بالإنتماء لهذا الوطن الذي لا نرضى له إلا ما قال شاعر الثورة مفدي زكرياء:

وأوقفت ركب الزمان طويلا
أسائله عن ثمود وعاد
وعن قصة المجد من عهد نوح
وهل إرم هي ذات العماد
فأقسم هذا الزمان يمينا
وقال الجزائر دون عناد

ختاما أقول رغم كل هذا مازلنا نؤمن بأن في الجزائر رجالا وأن الأزمة تلد الهمة وأننا كالنخل الباسقات نحقق المعجزات، وبالتين والزيتون يتحقق الغد الميمون.

قال (صلى الله عليه وسلم): "تفاءلوا بالخير تنالوه".

في الختام وهو مسكه، قال سيدي عبد الرحمان الثعالبي:

إن الجزائر في أحوالها عجب
فليس يدوم بها للناس مكروه
ما حلَّ عُسْرٌ بها أو ضاق متسع
إلاّ ويُسْر من الرحمن يتلوه

شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بن طبة؛ الكلمة الآن للسيد محمد الطيب العسكري.

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الفاضل، رئيس مجلس الأمة،

السيد الفاضل، وزير المالية، ممثل الحكومة،

السيدة الفاضلة، وزيرة العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام، الحضور الكريم،

أسعدتم صباحا والسلام عليكم.

إن الدولة الجزائرية من خلال عملية التسوية تسعى لفرض احترام قواعد السوق بمعنى التوازن بين العرض والطلب ومع ذلك فلا يمكن أن تكون هذه القواعد فعالة إلا إذا تم تصحيح أو تحديد أخطائها، التسوية الاقتصادية تمثل الوظيفة الأساسية للدولة والتي تسعى إلى الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الرئيسية والتي هي:

1 – الشغل الكامل.

2 – الازدهار في التبادل الخارجي.

3 – النمو الاقتصادي.

4 – نسبة التضخم منعدمة.

وهذا ما يمثل الوضع الأمثل.

فالدولة لها أدوات مختلفة من أجل تحقيق هذا الوضع الأمثل، بعض أدوات السياسات الاقتصادية تعتبر مفضلة أين السياسة المالية تمكن الدولة من تحديد مستوى النفقات والإيرادات.

والسياسة النقدية هي الأخرى تهدف إلى تحديد تمويل الاقتصاد والحفاظ على نسبة معقولة من التضخم وذلك من خلال التحكم في خلق الثروة، بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية، الدولة لها أهداف اجتماعية من خلال سياسات التوظيف فالدولة تسعى إلى تقليل عدد العاطلين عن العمل ولكن في نفس الوقت تسعى من أجل تحسين حياة العاطلين عن العمل.

فسياسات التوظيف لديها الطابع الاقتصادي والاجتماعي وعلى هذا الأساس فهي تسمى بالسياسات الاجتماعية.

وتشكل السياسة المالية واحدة من الأدوات الرئيسية للسياسة الاقتصادية للدولة، أنها ترتكز على استخدام بعض أدوات الميزانية، النفقات العمومية، الديون العمومية، وفرض الضرائب للتأثير على الوضع الاقتصادي، وتبقى السياسة المالية الوطنية الأداة الرئيسية للتعامل مع الصدمات الاقتصادية في بعض الأحيان.

إن عملية التسوية للدولة تهدف على العمل على التطور الاقتصادي لتحسين المؤشرات الرئيسية: النمو، الشغل، التوازن الخارجي واستقرار الأسعار.

فيما يخص السنة المالية 2014: المبالغ التي اتخذت أو سحبت من صندوق تنظيم العائدات وصلت إلى 2965.6 مليار دينار سنة 2014، بينما كانت 2132.4 مليار دينار سنة 2013، وهذا يعتبر أكبر سحب سجل منذ عام 2000، أي منذ إنشاء الصندوق.

هذه الصعوبات المهمة التي تمت منذ 2014 استخدمت حصرا لتمويل عجز الخزينة والذي اتسع – كما قلت سابقا– إلى 2965.6 مليار دينار، بسبب كما يعرف الجميع إلى انخفاض عائدات النفط وهذا بعد انخفاض أسعار النفط.

إن صندوق تنظيم العائدات الذي أنشئ عام 2000، يتم تغذيته من الفرق بين ضريبة النفط في الميزانية التي وضعت على أساس 37 دولارا للبرميل والضريبة الفعلية التي يتم إنشاؤها بواسطة مبيعات النفط المحسوبة بسعر متوسط في الأسواق الدولية.

خلال السنوات الأولى من إنشاء هذا الصندوق، استخدمت المبالغ للدفع المسبق للديون الخارجية للدولة ومن عام 2006 تغيرت مهام الصندوق واستخدمت أمواله حصرا لسد العجز في الميزانية.

ومنذ عام 2006 تواصل السحب من الصندوق بوتيرة كبيرة ومتسارعة بسبب تدهور عجز الميزانية في السنوات الأخيرة.

ومن جهة أخرى، لهذا الصندوق تنظيم العائدات هناك تأخر كما قلنا سابقا في مناسبات سالفة، تأخر مدفوعات وعقوبات ضريبية لم يتم استردادها، تقديرها بنحو 7000 مليار دينار وهو نتيجة لتراكم منذ عام 1962.

فأين الوعد؟ وعد الحكومة أو وعد وزارة المالية للتكفل الجاد بهذه المشكلة من خلال تحديث الإدارة الضريبية وخدماتها، حسب مشروع هذا القانون بشأن تسوية الميزانية لعام 2014، فإن نسبة تنفيذ الميزانية وصلت إلى 93٪ من النفقات والإيرادات المسجلة في قانون المالية 2014.

وفقا لمشروع هذا القانون، فإن نفقات الميزانية المنجزة فعليا عام 2014، وصلت إلى 7145.27 مليار دينار، منها 169.5 مليار دينار نفقات غير متوقعة، وهنا أطرح السؤال من أين أتت النفقات غير المتوقعة؟ علما أنه لم تسجل سنة 2014 كوارث طبيعية مثلا، هل هذا يعني عدم احترام تنفيذ الإجراءات المخططة لتنفيذ إجراءات 2014؟

ولذا، فإن عجز الميزانية الفعلي لعام 2014، بما فيه النفقات غير المتوقعة وصل إلى 3221.21 مليار دينار، مقابل العجز المتوقع بـ 3437.98 مليار دينار.

وبفضل السحب من صندوق التنظيم للعائدات والذي وصل إلى 2151.11 مليار دينار عام 2014، بلغ العجز الإجمالي للخزينة 1334.3 مليار دينار نهاية سنة 2014، ما يقارب 8٪ من الناتج الداخلي الخام (PIB).

ولكل هذه الأسباب فهناك ضرورة استعمال كل الوسائل:

1 – لاسترداد ديون الضريبة غير المسددة.

2 – إجراء تقييم للإعفاءات الضريبية للمستثمرين لمعرفة ما إذا كان هناك فعلا فعالية من حيث التكلفة.

3 – تحسين تسيير التحولات الاجتماعية وتحسين التحكم في النفقات غير المتوقعة، فوفقا لملاحظات وتوصيات مجلس المحاسبة بشأن مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2014، فهناك بعض الأسئلة أود طرحها:

1 – كيف ستتعاملون لتحسين مردودية الخدمات الضريبية لتغطية عجز الميزانية؟

2 – من حيث الإنفاق في الميزانية، كيف سيتم التحكم لإعداد الميزانيات وتنفيذ النفقات العامة وتجنب النفقات غير المتوقعة؟

3 – كيف ستعالج النقائص في تسيير المال العام باستخدام تسيير قائم على الأداء الجيد والفعال في القطاع العام؟

4 – بأي كيفية ستضمنون متابعة مناسبة لتسديد القروض للتغلب على كل ما يتعلق بالتسوية؟

5 – نظرا لضرورة مطلقة لعصرنة خدمات المحاسبة والمالية، هل هناك تفكير لتنفيذ برنامج مناسب؟

6 – من أجل تسيير أفضل ووضوح أفضل للإنفاق العام، هل بالإمكان إنشاء إطار برمجة الميزانية لمدة 3 سنوات عوض رؤية لسنة واحدة؟

7 – وأخيرا، أمام ظاهرة التهرب الضريبي، بأي طريقة يمكن الإدارة الضريبية مكافحة التهرب الضريبي والتصدير غير الشرعي للأموال؟

هنا تنتهي مداخلتي، أشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الطيب العسكري؛ الكلمة الآن للسيد بلقاسم قارة.

السيد بلقاسم قارة: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

زميلاتي، زملائي،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يعتبر الهدف من مناقشة مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2014، هو الوقوف على نقاط الضعف في تسيير المال العام ومحاولة تنبيه الحكومة للحرص على أن يكون تسيير ميزانية الدولة خاضعا بصرامة لسلطة القانون، مستعينين في ذلك بتقرير مجلس المحاسبة.

السيد الرئيس؛

لقد حملت أرقام وملاحظات تقرير مجلس المحاسبة لهذه السنة العديد من التجاوزات في تسيير المال العام، وأرقاما مخيفة عن حجم التهرب والغش الضريبي، وتسجيل عجز كبير في مجال التحصيل الجبائي، وهو العجز الذي لو أن الحكومة تمكنت من تحصيله لاستغنت عن الكثير من التدابير المالية والاقتصادية القاسية التي اضطرت لاتخاذها.

إن قراءة ما جاء في تقرير مجلس المحاسبة يؤكد أن مشكلتنا ليست في نقص الموارد المالية بقدر ما هي مشكلة سوء استغلال وتسيير لهذه الموارد.

وأغتنم فرصة عرض قانون تسوية الميزانية لسنة 2014 أمام مجلسنا الموقر، لأسجل بعض الملاحظات والاقتراحات التي لها علاقة بالموضوع، والتي أرجو أن يؤخذ بما هو مفيد منها.

السيد الرئيس؛

أولا نريد لمناقشة قوانين تسوية الميزانية ألا تكون مجرد محطات شكلية وإجرائية نقوم بها كل سنة، حيث إنه منذ سنة 2011 والبرلمان يناقش قوانين تسوية الميزانية، لكن الملاحظ أن نفس الأخطاء والثغرات تتكرر، ومن أجل تجاوز هذه الوضعية، لابد من استحداث هيئة من أجل مراقبة تجسيد وتطبيق الملاحظات الخاصة بطريقة صرف المال العام والتي يتم تسجيلها سواء من طرف مجلس المحاسبة من خلال تقريره السنوي، أو من طرف أعضاء البرلمان أثناء مناقشة قوانين تسوية الميزانية.

وبهذه المناسبة أدعو مصالح وزارة المالية للعمل على إعادة النظر في قانون الإجراءات الجبائية، والعمل أيضا على تحديث وعصرنة المديرية العامة للضرائب وكذا مديرية الجمارك بما يجعلهما أكثر فعالية، من أجل التقليل من الحجم الهائل للتهرب الضريبي والغش الجبائي والتي تجاوزت قيمته عشرات المليارات من الدولارات حسب أرقام تقرير مجلس المحاسبة.

كما أدعو الحكومة للحرص على تسطير سياسة فعالة لتقدير النفقات من خلال نظرة استشرافية مستقبلية من أجل تحديد تقديرات الميزانية بناء على الاحتياجات الحقيقية للقطاعات سواء في مجال التجهيز أو التسيير، ولعل أكثر المشاكل التي تعانيها مشاريعنا وتستهلك أغلفة مالية ضخمة وغير مبررة هو مشكل إعادة تقييم المشاريع التي ترفع من القيمة الأصلية للمشروع لأربعة أضعاف أحيانا، وذلك بسبب سوء الدراسات وعدم جديتها، هذا يعطي صورة حقيقية عن سوء التسيير وسوء التقدير أيضا.

السيد الرئيس،

إننا وإذ نتحدث عن البدائل الاقتصادية الممكنة في ظل التقلبات التي تعرفها الأسواق الدولية، يصبح قطاع الفلاحة أكثر القطاعات أهمية من حيث إنه مؤهل ليكون قاطرة لاقتصاد بديل عن الطاقة والتبعية لموارد البترول، ولقد نال هذا القطاع الكثير من الدعم والتشجيع، وخصصت له برامج تمويل وتنمية بمختلف الصيغ، إلا أنني أدعو الحكومة لضرورة العمل على ترشيد برامج الدعم وتوجيهها لمن يستحقها وفق آليات رقابية قبلية وبعدية، كما أستغرب في هذا الباب استثناء كبار المستثمرين الفلاحين الذين استفادوا من تسهيلات مالية ضخمة.. أستغرب استثناءهم من الكثير من الضرائب، تحت عنوان الإعفاءات.

يعرف قطاع العقار اختلالات وتناقضات كبيرة، حيث إن عائدات قطاع أملاك الدولة للخزينة العمومية قليلة جدا، وهذا بسبب العجز في التحصيل، وهنا أدعو مصالح وزارة المالية ووزارة السكن والعمران لاتخاذ الإجراءات الضرورية لتصفية حظيرة السكنات العمومية التي تسيرها دواوين الترقية والتسيير العقاري عن طريق الإيجار، بتسهيل عملية بيعها لمستغليها.

كما أدعو وزارة التجارة وبالتنسيق مع مديريات الضرائب للعمل على تنظيم فوضى السوق الرسمية وهذا بتفعيل الفوترة وإلزاميتها، والعمل على ضبط السوق الموازية التي تدير مئات المليارات خارج المنظومة البنكية، وكذلك تفعيل دور المركز الوطني للسجل التجاري وإحصاء التجار الفعليين لتنظيف السوق من التجار الغشاشين وأولئك الذين يلجأون لتأجير سجلاتهم التجارية لبارونات التهريب، كل هذا من أجل القضاء على مظاهر الغش والتهرب الضريبي.

ودائما في باب الحرص على التسيير الراشد للمال العام، أدعو الحكومة للعمل بصرامة من أجل إلزام المؤسسات الاقتصادية لتسديد الديون التي منحت لها ولم تباشر بدفعها، والتي تقارب قيمتها 10 مليار دولار، حسب أرقام تقرير مجلس المحاسبة، دون أن ننسى التنبيه لضرورة العمل على الرفع من قيمة التحصيل الجمركي الذي يسجل سنويا تراجعا في قيمة التحصيل.

هذا ما أردت أن أسهم به في إثراء ومناقشة هذا المشروع القانوني الهام، شكرا على حسن إصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلقاسم قارة؛ الكلمة الآن للسيد محمد قطشة.

السيد محمد قطشة: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن قانون تسوية الميزانية للسنة المالية 2014 يعتبر وثيقة تلخص ظروف تنفيذ الميزانية وقانون المالية للسنة المعنية ويتعلق أيضا بتقييم شروط استعمال المسيرين المعنيين للاعتمادات المرصودة للميزانية مقارنة مع الموازنات التي حددتها السلطات العمومية.

وتخضع هذه الوثيقة إلى تقرير تقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2014 وفقا للأمر 95 – 20، المؤرخ في 17 يوليو 1995، المتعلق بمجلس المحاسبة المعدل والمتمم، يستخلصها من أهم المعاينات والملاحظات والتعقيبات ويساهم باقتراحاته وإصدار توصيات قصد البحث عن التصحيحات والتعديلات الضرورية لتطوير تسيير المالية العمومية.

ومن هذا المنطلق واستنادا على تقرير مجلس المحاسبة لوحظ نقص دراسات نضج المشاريع وهذا يؤثر سلبا على نجاعة وفعالية تسيير المال العام الناتج عن عدم التقيد بتدابير أحكام المرسوم التنفيذي 98 – 227، المؤرخ في 14 يوليو 1998، المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، الذي يضع شروطا خاصة لتسجيل المشروع وعدم الأخذ بأحكامه يؤدي إلى النقائص الآتية:

– نقص في نجاعة وفعاليات المناقصات.
– زيادة أشغال إضافية تكميلية أو تقليص أخرى.
– عدم التحكم في الآجال التعاقدية.
– يؤثر على استهلاك الاعتمادات في آجالها.
– إعادة التقييم المتكرر لعمليات التجهيز.

كما لوحظ في بعض القطاعات الوزارية تضييق مبدإ المنافسة وحصرها في مناقصات محدودة، وعدم إجراء مناقصات أواستشارات، رغم تجاوز السقف المسموح به في إبرام الصفقات العمومية، رغم توفر هذه القطاعات على كل الإمكانات المادية والبشرية من تأطير وخبرة بغض النظر عن المديريات الولائية التابعة لها التي ينقصها التأطير والخبرة، كحال مديريات الشباب والرياضة والثقافة... إلخ، مما نتج عنها عدم التحكم في التسيير وحادت عن مهامها الأصلية المسندة لها.

واستنادا دائما إلى هذا التقرير في الصفحة 237 المتعلق بحساب التخصيص الخاص رقم 302 – 138، المخصص لصندوق مكافحة السرطان المسجلة به اعتمادات تقدر بـ: 16.462 مليار دج، لكن الاستهلاك لا شيء، رغم احتياج المصابين بهذا الداء للتكفل بالعلاج الذي أثقل كاهلهم وذويهم.

كذلك عدم التوازن في إنجاز مراكز لمكافحة السرطان على المستوى الوطني أثر على هذه الفئة، ولوحظ إنجاز مراكز تبعد عن بعضها البعض بـ 70 كلم وآخر 120 كلم، في حين يتنقل الكثير من المصابين في بعض الحالات لمسافات أكثر من 500 كلم برا أو عبر الطائرة وما ينجر عنها من تكاليف، وفي هذا الصدد نتساءل عن مصير مركز مكافحة السرطان بولاية الجلفة الذي أنهيت به الدراسة منذ مدة؟

وفي إطار التكفل بانشغالات المواطنين اليومية، لاحظنا نقص الاعتمادات الموجهة للبلديات في إطار المخططات البلدية للتنمية، رغم أن هذه الأخيرة لها علاقة مباشرة مع المواطنين للتكفل بانشغالاتهم واحتياجاتهم وتحسين ظروفهم المعيشية.

ولاحظنا اختيار معيار السرعة في استهلاك قروض الدفع كمؤشر حسن للتسيير، إلا أننا نأمل ألا يكون على حساب الجودة والنوعية وحسن التنفيذ، أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد قطشة؛ الكلمة للسيد موسى تمدارتازة.

السيد موسى تمدارتازة: شكرا سيدي الرئيس.
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد وزير المالية والوفد المرافق له،
السيدة الوزيرة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
سلام الله عليكم، أزول فلاون.

إن الجزائر اليوم أمام تحديات كبيرة أهمها تحقيق التنمية المستدامة وكيفية تجسيدها في أرض الواقع والتي تجمع النمو الاقتصادي، التقدم الاجتماعي وحماية البيئة وتعزيز الملكية العمومية للقطاعات المتعلقة بالأمن القومي ومصلحة المواطن.

وكل هذا في ظل الحكم الراشد وتقوية الخدمات العمومية التي ينبثق من نظرة المجتمع الذي نريده في قلب العلاقات الاجتماعية.

كل هذا لن يتجسد بدون قانون تسوية الميزانية الساري

المفعول، فهو الذي يمكن الهيئة التشريعية من ممارسة رقابتها على السلطة التنفيذية ويقيم نتائج تنفيذ قانون المالية للسنة المعنية، لكن للأسف نلاحظ العكس، انعدام هذا المبدأ الذي يتجلى في عدم تجاوب عدد من الوزراء مع الدعوات الموجهة إليهم من طرف اللجان المختلفة ومنها لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية من أجل مساءلتهم وتقديم توضيحات حول مجمل الملاحظات والاختلالات التي يتضمنها تقرير مجلس المحاسبة في مختلف القطاعات الوزارية.

وفي هذا الصدد، فيما يخص ميزانية 2014 وبعد اطلاعنا على ما جاء في تقرير مجلس المحاسبة الذي انتقد بحدة نفقات قطاعات وزارية إلى جانب قطاعات الجباية العادية والنفطية وتسيير الصناديق الخاصة وغياب الفوترة وانعدام بيانات المشتريات في كثير من القطاعات، وكذا تقديم بعض القطاعات احتياجات غير مبررة أو تفتقر للواقعية أو الإفراط في تقدير تخصيصات الميزانية لبعض الأبواب وزيادات هامة في الاعتمادات المالية غير المبررة، كما سجل التقرير استمرار ظاهرة عدم نضج المشاريع واللجوء الكثيف إلى عمليات إعادة تقييم البرامج ونقص المعلومات حول تنفيذ البرامج القطاعية والتأخر في تطوير مدونات عمليات التجهيز وعدم بلوغ الأهداف المسطرة وتنفيذ البرامج وغياب الرقابة ومتابعة الإنجازات ووجود عدة مناصب شغل شاغرة.

وقبل التطرق، السيد الرئيس، إلى بعض التساؤلات فيما يخص حصص الجباية البترولية التي هي شطر من قانون تسيير ميزانية سنة 2014، الذي أريد أن أكتفي به للابتعاد عن لغة الأرقام، أود أن أتطرق إلى هاتين النقطتين واللتين أراهما مهمتين:

1 – نتمنى مستقبلا أن يتمكن مجلس الأمة والبرلمان ككل من المناقشة والمصادقة أم لا على قانون تسيير الميزانية قبل المصادقة أو رفضها أو رفض قانون المالية للأخذ بعين الاعتبار كل الملاحظات المتعلقة بالميزانية التي يتم تقييمها.

2 – أكررها للسنة الثالثة على التوالي لماذا لم نقلص السنة المالية من ن–2 إلى ن–1، الذي تضبط فيه ميزانية السنة الماضية وهذا لتفادي عدة صعوبات خاصة منها الاختلاسات وهذه طريقة سارية المفعول في مجمل الدول المتقدمة؟

قراءتنا، السيد الرئيس، لمضمون قانون تسيير الميزانية لسنة 2014، يملي علينا طرح بعض التساؤلات، منها:

1 – ما هي الأسباب التي أدت إلى انخفاض التحصيل الإجمالي للجباية البترولية إلى 7.87٪ بالنسبة لسنة 2013؟

2 – لماذا خصصت 47.46٪ من حاصل الجباية البترولية لسنة 2014 لميزانية الدولة و52.40 لصندوق ضبط الإيرادات؟ ولماذا لم يعمل بإنصاف أي 50٪ لكل واحد منهما؟

3 – لماذا يخصص فقط 0.50٪ لفائدة الوكالة لتثمين المحروقات؟

وفي الأخير، السيد الرئيس، من حق الجميع معرفة كيفية تسيير الحكومة للأموال العمومية ومن واجبها مكافحة الفساد وتقوية صلاحيات مجلس المحاسبة ولا مركزيته وتجسيد حقيقة الرقابة البرلمانية التي هي أساس الفرق بين السلطات.

ألم يحن الأوان التفكير في قانون جديد لعصرنة الميزانية؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد موسى تمدارتازة؛ والكلمة الآن للسيد محمد زوبيري.

السيد محمد زوبيري: شكرا سيدي الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد معالي وزير المالية،

السيدة معالي وزيرة العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام، سلام الله عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، إسمح لي مرة أخرى أن أتوجه لمعالي وزير المالية، بالشكر والامتنان لإصغائه للعرض الذي قدمته إليه والمتعلق برخصة اقتناء المجاهدين للسيارات النفعية، إلا أن هناك فرقا بين التفهم والسعي إلى التنفيذ، وهذه القضية لملء خزينة وليس لإفراغها وهذه النقطة من نقاط ملء الخزينة.

إن قضية المجاهدين ليست مجرد عملية مالية، بل

تخضع لشروط كغيرها من أمور الاستيراد، بل إنها عملية تخص هذا النوع من الأبطال الذين كانوا بالأمس مشروع شهيد، وهم اليوم بيننا حراس أمانة تركها الشهداء وهي الجزائر، فلولاهم ومن استشهد من أبناء الجزائر ما كنا اليوم نحن هنا في هذا الموقع، الذي نصادق فيه على مشاريع النصوص القانونية، لهذا أكرر طلبي بأن يحظى المجاهدون بمعاملة خاصة في قضية رخصة السيارات، وألا يلزموا بالمرور عبر الوكلاء المعتمدين لاستيراد السيارات معنا، أي يتعاملون مع البنك مباشرة، ويشترونها بفواتيرهم، لأنهم هم الجزائر وهم البلد، وأن تخفض السنوات لاقتناء هذه الرخصة بما يسمح لهؤلاء المجاهدين الانتفاع بها بأقصى قدر ممكن كنوع من الوفاء لما قدموه من أجل الجزائر وأجيالها الصاعدة، وهذه العملية ليس لها أثر مالي، سيدي الوزير، بل إنها توفر للخزينة حوالي أكثر من 100 مليون أورو.

يعني بذلك سنقتصد مستحقات النقل وغيرها، التي ستدخل الخزينة ويكون عندنا المال في الخزينة أكثر، وكما يقول الإنجليز: (Penny after penny is business)، دينار فوق دينار في الخزينة تكون لنا سيولة كبيرة.

معالي الوزير، سوف تمر سنوات قليلة ومعها سوف لا يكون ذكر المجاهد إلا بصيغة الماضي لهذا أطالب وألح على الاستجابة لهذا المطلب، وأطلب من معالي الوزير أن يدرجها كاقتراح في مجلس الحكومة تتم دراسته بعناية.

أما النقطة الثانية، معالي الوزير، فهي تتعلق بالمبلغ المالي المرخص به للمواطن عند سفره إلى الخارج والمقدر بـ 7500 أورو، فبعد التحريات والاستفسار لدى البنوك المحلية والأجنبية، وجدت أن الحل لاقتناء هذا المبلغ يكون إما بتخصيص بنوك تعمل على رفع قيمة الصرف لاستقطاب المال في السوق الموازية، الذي يستعمله حوالي مليوني مواطن عند سفرهم وقيمته الإجمالية أكثر من ملياري أورو تصرف كل سنة، أو يلجؤون إلى استخراج سجل تجاري ومن خلاله يتحصلون على المال بتضخيم الفواتير، ولهذا فالحل الذي نراه مناسبا ويعود بالفائدة على خزينة الدولة هو رفع قيمة الصرف لدى البنوك؛ تخصيص لهذا المجال لقطع الطريق على البارونات والحفاظ على مال أبناء هذا الوطن العزيز.

وفي الأخير، السيد الوزير، أتمنى أن تأخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار، لأننا هنا لندعم بلادنا الحبيبة بكل الوسائل التي تضمن مستقبل أبناء هذا الوطن الحبيب وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد زوبيري؛ الكلمة الآن للسيد محمد خليفة.

السيد محمد خليفة: شكرا للسيد الرئيس، بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية ممثل الحكومة المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتقدم بهذه المداخلة المتواضعة حول موضوع مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2014، لكن قبل تطرقي إلى مشروع هذا القانون لابد من إلقاء نظرة تحليلية للظروف التي تم فيها إعداد وتنفيذ قانون المالية لسنة 2014، والعوامل التي أثرت على مدى تنفيذه.

إن الظروف التي تم فيها إعداد قانون المالية لسنة 2014، تميزت بركود اقتصادي دولي أدى إلى تراجع نمو أكبر الاقتصادات العالمية، مما حدا بالمؤسسات المالية إلى مراجعة حساباتها حول مؤشرات النمو وحجم الاستثمارات.

وبما أن برنامج فخامة رئيس الجمهورية، اعتمد سياسة البرامج الخماسية للتنمية، جعل من الضروري على الحكومة إيجاد الحلول اللازمة لإتمام المشاريع المسجلة خاصة منها المتعلقة بتحسين الخدمة العمومية وتحسين المستوى المعيشي للمواطن وكذا المشاريع ذات الطابع الاقتصادي، حيث عرف الكثير منها تأخرا كبيرا في مدة الإنجاز ناهيك عن إعادة تقييم الكثير منها كذلك وهذا ما أدى بالطبع في الأخير إلى تسجيل أعباء مالية إضافية.

إضافة إلى ضعف التحصيل الضريبي وتراجع مداخيل الجباية البترولية الناجم طبعا عن تراجع أسعار المحروقات ونقائص أخرى مسجلة في تنفيذ الميزانية محل التسوية، ومن دون شك فإن كل هذه الأسباب الموضوعية أحيانا وعكس ذلك أحيانا أخرى، أدت إلى إعداد مشروع قانون التسوية لميزانية سنة 2014، والذي هو بين أيدينا.

وعند تحليلنا لعناصر ميزانية التسوية الذي بين أيدينا

ومقارنتها بالتقرير المقدم من طرف مجلس المحاسبة، نسجل ارتياحنا وتثميننا لما جاء فيه لكونه اعتمد معيار الواقعية والمعطيات الحقيقية مع التركيز على ترشيد الاعتمادات، خاصة أنه يأتي بعد تحقيق أهداف المخطط الخماسي بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية ومع تقييمنا الإيجابي لمشروع قانون التسوية، فإن ذلك لا يمنعنا من تسجيل ملاحظاتنا ورأينا في ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة والمتمثلة في النقاط كما يلي:

– توخي المعطيات الحقيقية في إعداد الميزانيات المقبلة لتجنب النفقات الإضافية.

– الإنضاج الجيد والدقيق للمشاريع المبرمجة.

– العمل على تطوير آليات ترشيد ميزانية التسيير والتجهيز.

– تقييم وتطوير شروط استعمال المسيرين المعينين للاعتمادات المرصودة.

– وضع رزنامة زمنية لتطوير موارد الميزانية خارج مداخيل الجباية البترولية.

– العمل على توقيف التحويلات المالية إلا لصالح الحاجيات الضرورية.

وفي هذا الشأن، نثمن القرار الأخير لوزير التجارة لمنع استيراد الخضر والفواكه ونطالب بإشراك الإعلام في توعية المواطن حول هذا الموضوع.

– تطوير آليات متابعة مع إضفاء الشفافية لتسيير حسابات التسيير الخاص.

– الإسراع بإجراء إحصاء عام السكنات والبنايات المنجزة وغير المستغلة وإدراجها ضمن المنظومة الضريبية.

ـ إخضاع إعادة تقييم مشاريع التجهيز الكبرى للرقابة والموافقة البرلمانية.

– توفير الإمكانات البشرية والمادية للمصالح ذات العلاقة بإنجاز المشاريع التنموية وتحسين موارد الدولة.

كما يجدر بنا كذلك الإشارة إلى ضرورة استغلال مشاريع التجهيز المنجزة خلال السنوات الماضية والتي يفوق عددها المئات عبر مختلف الولايات خاصة في قطاعات تمس الخدمة العمومية، والمواطن مباشرة مثل الشباب والثقافة والصحة حيث نلاحظ خاصة في الصحة والشباب أنها مسجلة، مثلا لاحظنا مستشفى بمدينة زريبة الواد بمدينة بسكرة وهو منجز منذ سنوات ولم يتم استغلاله إلى حد الآن.

كما لاحظت كذلك أثناء طريقي إلى ولاية بسكرة في مدينة بن سرور أن مستشفى كبيرا منجزا كذلك إلا أنه لا يستغل إلا بأقل من 5٪.

إذن ما الهدف من إنجاز هذه المشاريع إذا لم يتم استغلالها في الوقت المناسب؟ وفي الأخير أشكر الجميع على كرم الإصغاء وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد خليفة؛ بذلك نكون قد استنفدنا قائمة الراغبين في التدخل، أسأل السيد الوزير إن كانت لديه الجاهزية للرد على الأسئلة الآن، أم نمنحه بعض الوقت؟ جاهز؟ تفضل.

السيد الوزير:

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الأفاضل،

السيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية وأعضاؤها،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله.

بعد دراسة قانون تسوية المالية لسنة 2014، والمناقشة التي تبعت ذلك، أريد أولا أن أشكر السيدات والسادة الأعضاء على تدخلاتهم الوجيزة وذلك أن مجمل الملاحظات والانشغالات تشكل قاعدة تساهم في مساعي تحسين التحكم في تقديم التقرير الميزانياتي وإجراءات التسيير على ضوء الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

أود في البداية، أن أشير إلى أن النتائج المحاسبية المتعلقة بتنفيذ السنة المالية المعنية لم يثر اعتراض مجلس المحاسبة ويبقى أن النقائص المشار إليها تعتبر في معظم الأحيان نقائص إدارية أو إجرائية وليست محاسبية.

إن انشغالات السيدات والسادة الأعضاء وكذا تلك التي أبداها مجلس المحاسبة قد تم التطرق إلى العديد منها سابقا وحظيت بالشروحات اللازمة في حينها وهي موضوع اهتمام خاص على مستوى الحكومة التي تعمل على التكفل بها.

أما فيما يخص الملاحظات الرئيسية المتعلقة بمشروع قانون التسوية الميزانية لسنة 2014، فهي تتمحور حول

المسائل الأساسية التالية:

1 – نقص التقديرات الميزانية: يجدر التذكير أن التقديرات الميزانية تندرج ضمن إطار متوسط المدى، يأخذ بعين الاعتبار التوازنات المالية الكبرى، تضمن استمرارية القدرات الأولى لضمان التكفل بالخدمات العمومية.

تتم هذه التقديرات الميزانية على أساس نتائج الاقتراحات المقدمة من قبل الآمرين بالصرف ووتيرة ونسبة استهلاك الاعتمادات الممنوحة للسنوات السابقة والأولويات التي يحددها مخطط عمل الحكومة وعند الحاجة يتم اللجوء إلى ميزانية الأعباء المشتركة التي يمثل احتياطها المجمع إجراء وقائيا للتغطية المالية لوضعيات استثنائية طبقا لأحكام القانون رقم 84 – 17، المتعلق بقوانين المالية.

بينما إعادة تقييم التقديرات الجبائية ترتبط مباشرة بتعديلات النفقات الميزانية للدولة ويتم إجراء التصحيحات كلما اقتضى الأمر ذلك بموجب قانون المالية، ويهدف إدراج رؤية ميزانية ثلاثية السنوات 2017 – 2019 بعنوان قانون المالية 2017، إلى تحسين التحكم في التقديرات الميزانية.

2 – فيما يخص تحصيل الإيرادات: فيما يتعلق بالنقص في تحصيل الإيرادات العمرية خارج الإيرادات البترولية فلا تزال الحاجة إلى بذل مجهودات إضافية حتى وإن تم تحقيق تحسين ملحوظ قد يسمح تدريجيا بالتخلص من التبعية للإيرادات البترولية.

ويجدر الذكر أن مبلغ الجباية العادية انتقل من 1179 مليار دينار سنة 2008 إلى 2346 مليار دينار جزائري في 2014.

فيما يخص بواقي التحصيل، كما سبق ذكره في عدة مناسبات فإن الحصة الأهم المقدرة بـ 5300 مليار دينار جزائري تمثل إدانة وغرامة مالية نتيجة لصدور قرارين من العدالة ضد البنك التجاري والصناعي الجزائري السابق الذي تمت تصفيته.

بالنسبة لضعف التحصيل فيما يخص الرسم على القيمة المضافة فيعود جزئيا إلى لجوء بعض المتعاملين إلى تحقيق نسبة من أرقام أعمالهم على أساس مشتريات بدون فواتير على مستوى السوق غير الرسمية.

كما أن مجهود تبسيط الإجراءات في مبدإ التفرقة بين المكلفين بالضريبة الذي بذلته السلطات العمومية يسمح حتما بتحقيق نتائج أكثر إيجابية من حيث التحصيل.

وتسهر الوزارة على تدعيم مجهود العصرنة لاسيما من خلال وضع نظام إعلامي يسمح بجمع وتبادل المعلومات السريعة التي من شأنها تسهيل اتخاذ القرار على أساس معطيات موثوقة مما يسمح بتحسين تحصيل الإيرادات العمومية.

3 – حول تحصيل القروض الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية: فيما يخص القروض الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية من قبل الخزينة العمومية وضعف تحصيلها تفسر هذه الوضعية بطول الفترة والتأجيلات الممنوحة وضعف الاستحقاقات، وتخص هذه القروض المشاريع التي تتطلب إنضاجا طويلا ما يؤدي إلى تمديد استحقاقات التسديد المتعلق به قد تصل إلى 30 سنة.

كما أن العديد من المشاريع الكبرى التي تعتبر ذات منفعة عامة استفادت بناء على قرار من السلطات العمومية من تمديد فترة تسديد القروض خاصة فيما يخص فترة التأجيل.

4 – حول التحكم الأحسن في التحويلات الاجتماعية: تعد التحويلات الاجتماعية طريقة لتحقيق العدل الاجتماعي من خلال إعادة توزيع الدخل الذي يشمل الطبقات المحرومة أو تلك التي تتطلب مساعدة الدولة ويجري التفكير في الآليات الواجب وضعها للتحكم في هذه التحويلات بهدف ترشيدها واستهداف أحسن للنفقات للفئات التي هي بحاجة إليها.

لكن يبقى أن المهم ليس بالسهل نظرا للطابع الحساس للعملية والتي ترتكز على عوامل تصعب التحكم فيها كما يصعب قياسها.

5 – في شأن مكافحة الغش والتهرب الجبائي: تشكل تدابير مكافحة الغش والتهرب الجبائي أولوية بالنسبة للسلطات العمومية، ومن ضمن التدابير المتخذة من طرف الإدارة الجبائية في هذا الصدد، تأقلم إمكانية الإدارة بالنظر إلى تصرفات دافعي الضريبة وذلك بإدخال وظيفة تسيير المخاطر ضمن مسار إعداد برامج الرقابة الجبائية، مضاعفة عدد المراقبين الجبائيين وإعادة توجيه الرقابة على البيانات التي تقام على مستوى المصالح.

تكثيف التدخلات بإدراج إجراءات جديدة مثل الرقابة الظرفية.

متابعة للملفات ذات الأهمية القصوى أو ذات المخاطر.

وللحد من هذا المشكل، تم بواسطة إدخال رقم التعريف الجبائي وضع بطاقية وطنية لمخالفي التشريع والتنظيم الجبائي والجمركي والتجاري والبنكي وهذا تطبيقا لأحكام قانون المالية لـ 2009.

من جهة أخرى، إن التعاون القطاعي المشترك بين المديرية العامة للضرائب والمصالح الأخرى المكلفة بمكافحة الغش قد تم تدعيمها من خلال تبادلات، لاسيما بين الجمارك والمركز الوطني للسجل التجاري والمصالح الأخرى المكلفة بمحاربة تبييض الأموال وكذا بنك الجزائر.

وعلى الصعيد الدولي، يتم استعمال – بصفة منتظمة – إجراء تبادل المعلومات مع الدول التي وقعت مع الجزائر اتفاقيات التعاون الجبائي، فيما يخص لاسيما المكلفين بالضريبة الذين يمكنهم التلاعب بأسعار التحويل أو المشتبهين بتبييض الأموال، غير أنه يجب إدخال إجراءات إضافية كتعميم استعمال وسائل الدفع الحديثة وفرض الفوترة في التعاملات التجارية.

فيما يتعلق بالتسيير وتطهير حسابات التخصيص الخاص، يعد تطهير حسابات التخصيص الخاص وتسييرها من بين الأسئلة الأكثر تكرارا، وفي هذا الصدد اتخذت وزارة المالية سلسلة من الإجراءات تتمثل لاسيما فيما يلي:

– إقفال حسابات التخصيص الخاص التي تغطي أحداثا ظرفية بعد سنتين من تاريخ اختتام هذه الأحداث.

– إقفال حسابات ممولة كليا من موارد الميزانية والتي لم تعمل خلال مدة 3 سنوات متتالية باستثناء تلك المخصصة لتنفيذ عمليات الاستثمارات العمومية والعمليات ذات الطابع الدائم أو غير المتوقع.

– تجميد حسابات التخصيص الخاص التي تساهم في تحقيق نفس الهدف للقطاع لضمان التناسق بين البرامج والأهداف القطاعية.

إخضاع فتح حسابات التخصيص الخاص إلى عرض برنامجه وأهدافه؛ انتقل العدد الإجمالي لحسابات التخصيص الخاص من 73 حسابا في سنة 2010، إلى 60 حسابا في سنة 2015، وإلى 56 حسابا في نهاية سنة 2016. علاوة على ذلك، إن الأحكام المتخذة بعنوان قانون المالية لسنة 2016 ستسمح بتخفيض عدد حسابات التخصيص الخاص إلى 51 في نهاية سنة 2018.

من جهة أخرى، إن حسابات التخصيص الخاص تخضع لأربعة أنواع من الرقابة:

– الرقابة الإدارية التي تتم من قبل المراقب المالي الذي يراعي انتظام الالتزام، والمحاسب العمومي الذي يراعي انتظام النفقة قبل الموافقة عليها.

– الرقابة التسلسلية المنجزة من قبل مصلحتين بوزارة المالية، أي المفتشية العامة للمالية التي تراقب الآمر بالصرف ومفتشية المصالح المحاسبية التي تتأكد من انتظام العمليات المنفذة من قبل أمانة الخزينة.

– الرقابة القضائية التي تتم من قبل مجلس المحاسبة، فيما يخص شروط واستعمال الموارد وموافقتها القوانين والنظام المعمول به.

– الرقابة البرلمانية بمناسبة تقديم مشاريع تسوية الميزانية التي تشكل في الواقع حصيلة تنفيذ القوانين المالية.

7 – بالنسبة للتأخر في انطلاق المشاريع: عرفت عدة مشاريع تأخرات في بعض الأحيان معتبرة فيما يخص انطلاقها وتفسر هذه الوضعية أساسا من خلال بطء الإجراءات التنظيمية المتعلقة بتوفير المساحات العقارية المخصصة لإنجاز المشاريع وغياب الأوعية، لاسيما في المدن الكبرى.

– بطء في إجراءات المصادقة على الصفقات العمومية.

– نقص نضج المشاريع التي تتسبب غالبا في تغيير مضمونها المادي.

– نقص مكاتب الدراسات المختصة في بعض المجالات.

– عدم جدوى المناقصات الناتج في بعض الأحيان عن نقص الشركات التي تملك الوسائل اللازمة لإنجاز المشاريع.

بصفة عامة، فإن البرامج المسطرة تفوق القدرات الاقتصادية والوطنية مما يستدعي في بعض الأحيان اللجوء إلى مؤسسات إنجاز أجنبية.

وللتقليل من هذه الظاهرة، تم إعداد سلسلة من التدابير لاسيما إخضاع تسجيل المشروع لاكتمال دراسة النضج والتصديق على الدراسة من طرف الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية.

– التطهير الدوري كل 5 سنوات لمدونة الاستثمارات من خلال سحب المشاريع التي لم تنطلق والعمليات التي لم تثبت ملاءمتها وتحسين الأولويات.

– التحرير بالأقساط للموارد على أساس التبريرات وحصائل استعمال الاعتمادات السابقة.

– إلـزام الآمرين بالصرف بإرفـاق وثائق تبعات الخدمة العموميـة من خـلال تقديم دفتر الشـروط العامـة مبينا الالتزامات المفروضة على المؤسسـة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري وترجمتها ماليا.

– توسيع الرقابة المسبقة للبلديات: سمحت هذه التدابير بتخفيض عمليات إعادة التقييم وأثرها المالي بشكل معتبر، فعلى سـبيل المثال انخفض حجم إعادة التقييم من 1113 مليـار دينار جزائري في 2007 إلى 325 مليار دينار في سـنة 2014، أي بتخفيض يفوق 77٪ وهذا المجهود سيواصل في السنوات القادمة.

8 – فيما يخص تطهير مدونة عمليات التجهيز العمومي:

فيمـا يخصـ التأجيل: بالنسـبة للتأخير المسـجل في عمليات التجهيز العمومي قامت وزارة المالية بتطهير مدونة عمليـات التجهيز العمومي المسـجلة في البرنامج المعتمدة قبل سنة 2010.

تم تنفيـذ هذه العملية بالتشـاور مع القطاعـات المعنية وفقا لتعليمات السـيد الوزير الأول الذي تم إعلامه بنتائج هذه الإجراءات وانتهت هذه العملية في سنة 2012 بتبليغ قرارات التطهير للآمرين بالصرف.

9 – نقصـ التنسـيق بين المحاسـب والآمـر بالصرف لحسـابات التخصيص الخاصـ وعدم امتثـال العمليات الممولة من طرف حسـابات التخصيصـ الخاص مع مدونة النفقات المتعلقة بها.

فيمـا يخص ضـرورة التنسـيق بين المحاسـب والآمر بالصـرف يثبـت أن الوضعيات المالية والمحاسـبية متعلقة بحسـابات التخصيص الخاص معدة شـهريا من قبل أمين الخزينة الرئيسـي وتقـدم للآمر بالصرف مـع كل الوثائق الموجهة إليه.

10 – فيما يخصـ الربط بالغاز الطبيعـي: فيما يخص تزويد المواطن بالغـاز الطبيعي فقد تم بذل مجهود معتبر في هذا الإطار، حيث إن نسـبة الربط بهـذه المادة انتقلت من 36٪ في سـنة 2005، إلى 44٪ في سـنة 2009، لتصل إلى 53٪ في 2014.

لكـن يجدر التنويـه إلى أن الغاز الطبيعـي لا يمكنه أن يكون الحل الوحيد للاسـتعمال المحلـي خاصة إذا أخذنا بعـين الاعتبار التوزيـع الجغرافي للسـكان، وبالتالي يتعين – مسـتقبلا – مراعاة سـعر الوحدة للربط بالغاز الطبيعي والبحث عن حلول أخرى لتسجيل المتطلبات المحلية تكون أقل كلفة.

أخيرا، بالنسـبة لمخططـات البلدية للتنميـة، فإن المبلغ المقرر فيما يتعلق بالاعتمادات المالية والخاص بسنة 2017، سـيرفع من 35 مليار دينار إلى 70 مليار دينار، مما يدل على المجهـودات المبذولة من طرف السـلطات العمومية لفائدة التنمية المحلية مع العلم أن الهدف من وراء ذلك يكمن في توفير الإمكانيات اللازمة للجماعات الإقليمية لخوض غمار التنمية في أحسن الظروف الممكنة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

تلكـم هـي العناصـر الأساسـية التـي تتعلـق بأهم الانشـغالات الـواردة في التدخـلات والتي بـدا لي من الضروري التعرض إليها بما يتطلبه ذلك من شـرح وتفسير، ضمن المسـعى المعتمد من طـرف الحكومة في تنفيذ قانون المالية لسنة 2014 الذي صادق عليه البرلمان.

شـكرا على كرم الإصغـاء والمتابعة والسـلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شـكرا للسيد الوزير؛ والشكر موصول للسادة أعضاء المجلس الذين طرحوا وعبروا عن انشغالاتهم حول مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2014، والشـكر أيضا يمتد إلى السيدات والسـادة أعضاء اللجنة المختصة؛ ستستأنف أشـغال مجلسنا غدا الثلاثاء إن شاء الله، على السـاعة التاسـعة والنصف صباحا وستخصص الجلسـة لعرض ومناقشـة مشـروع القانون المعدل والمتمم للأمر رقم 66 – 155، والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية ومشروع القانون العضوي المعدل للقانون العضوي رقم 05 – 11، والمتعلق بالتنظيم القضائي.

شكرا لكم جميعا، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة على الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والأربعين صباحا

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الإثنين 27 جمادى الثانية 1438
الموافق 27 مارس 2017

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112-2587